البناء
السنة السادسة / الخميس / 10 تموز 2014 / العدد 1531
Sixth year / Thursday / 10 July 2014 / Issue No. 1531

بغداد: وحدة العراق ... (تتمة ص1)

المنطقة تواجه تحدياتها بلا توقف على رغم المكانة التي تصدرت عبرها فلسطين هذه التحديات، بقي العراق يواجه حربي التقسيم في الشمال والوسط وأعلن رئيس وزرائه نور المالكي عدم التسامح مع دعوات الانفصال التي صدرت من كردستان بمثل التصدي لدولة داعش، بينما دخلت الرياض الهم اليمني بالتوازي مع الهم العراقي بعد فشل مشاريع التهدئة بين الجيش اليمني ومجموعات الحوثيين التي أحكمت سيطرتها على مدينة عمران الشمالية القريبة من العاصمة صنعاء وصارت قوات الحوثيين الموجودة في همدان شمال العاصمة تدق أبوابها، أما لبنان الواقع في فشل انتخاب رئيس للجمهورية، يقع في الفشل بإدارة الفشل على كل المستويات، ما عدا ما تؤديه أجهزته الأمنية وعلى رأسها الجيش من جهد لمواجهة مخاطر التهديدات المتعددة المصادر، بينما أهل الفشل يريدون للجيش مشاركتهم عجزهم وفشلهم فيفتحون عليه النار، كأنما صاروا جزءاً من مخطط تخريب كل مظاهر الحياة والنجاح في البلد، الذي إن حكموه عصروه وإن فشلوا في حكمه كسروه.

وسط هذه الأجواء وفي ظلّ الفراغ القاتل الذي بلغته الساحة الداخلية بسبب سياسة التعطيل للطبقة السياسية، تفاعلت أيضاً قضيتا الرواتب والأجور وملف الجامعة اللبنانية نتيجة المنطق الفئوي الذي سلكه فريق 14 آذار وبعض الذين يدورون في فلكه، في وقت لا يبدو في الأفق ما يؤشر إلى حصول حلحلة في ملف انتخابات رئاسة الجمهورية، أو سلسلة الرتب والرواتب، انطلاقاً من الأساليب السياسية المعتمدة نفسها في التعاطي مع قضايا البلاد ومعاناة اللبنانيين.

ويعقد مجلس الوزراء جلسة اليوم في السراي الحكومية برئاسة الرئيس تمام سلام وحضور الوزراء، على جدول أعمالها الكثير من البنود أبرزها بند ملفي عمداء الجامعة اللبنانية وتفريغ الأساتذة المتعاقدين، وتوفير مخرج لدفع وزارة المال الرواتب لموظفي القطاع العام.

ويستحوذ ملف النازحين على حيّز كبير من الجلسة. وأكدت مصادر وزارية لـ«البناء» أنّ أيّ سوري ينتقل من المناطق التي لا تشهد معارك لن يسجل كنازح، وأن 45 ألف سوري سحبت منهم صفة نازح.

جنبلاط يريد عميداً مسيحياً وبرّي يتصل بعون

وأمس استكمل وزير التربية الياس بو صعب اتصالاته مع الكتل السياسية لإيجاد حلّ لملفي عمداء الجامعة والتفرغ. وفيما أكد وزير الزراعة أكرم شهيّب أنّ الحزب التقدمي الاشتراكي مع الجامعة وأساتذتها وطلابها».

علمت «البناء» أن لا ملاحظات لجبهة النضال على الموضوع باستثناء أن النائب وليد جنبلاط يريد تعيين عميد مسيحي من الحصة المسيحية وهذا لن يحصل. وعلمت «البناء» من مصادر وزارية أن رئيس مجلس النواب نبيه بري أجرى اتصالاً لهذه الغاية برئيس تكتل التغيير والإصلاح أمس، فيما تواصل رئيس الحكومة تمام سلام مع النائب جنبلاط لحل هذه العقدة.

وأوضح وزير التربية الياس بو صعب أنّ أعداد الأساتذة جاءت بناءً على الحاجات والإمكانات وقال: «نحن بحاجة إلى تفريغ 1700 أستاذ».

وأكد أنه إذا بقي تعاطي بعض الأطراف مع الملفات الملحة فذلك سيؤدي إلى تعطيل الحكومة وشلّ عملها لأن التعطيل يجرّ التعطيل.

الإنفاق من دون موازنة غير قانوني

من جهة أخرى تستمرّ تفاعلات المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير المال علي حسن خليل، وأكد وزير المال الأسبق الياس سابا لـ«البناء» أن الإنفاق لدفع أجور ورواتب موظفي القطاع العام غير قانوني وغير دستوري حتى لو عقدت جلسة تشريعية وأقرّت ذلك، لافتاً إلى إنه لا يمكن صرف أي مبلغ من دون اعتماد موجود في موازنة، متسائلاً كيف يمكن لدولة أن تسير من دون موازنة من عام 2005، علماً أنّ هناك نصاً دستورياً يستوجب إقرار موازنة كلّ عام، لافتاً إلى أنّ كلّ ما قامت به الحكومات السابقة من سلفات خزينة هو غير قانوني وما بني على باطل هو باطل.

وأكد مصدر نيابي مطلع في كتلة التحرير والتنمية أن الحكومة الحالية لو أقرّت الموازنة التي قدمها وزير المال لكانت سهلت الأمور، معتبراً أن المادة 26 من المحاسبة العمومية تتعلق بالاحتياط غير المؤمن اليوم بسبب إنفاقه من حكومة الرئيس نجيب ميقاتي. وشدد المصدر على أنّ رواتب المتقاعدين والصرف من الخدمة تعتبر حقوقاً ثابتة لهؤلاء عند الدولة لأنها من المحسومات التقاعدية، وبالتالي ليست بحاجة لأي قانون.

محفوض يحمّل الكتل السياسية مسؤولية عدم إقرار السلسلة

في موازاة ذلك، تستمرّ هيئة التنسيق النقابية بتنفيذ اعتصام مفتوح ليلاً ونهاراً، من أجل الضغط على مجلس النواب لعقد جلسة عامة لإقرار سلسلة الرتب والرواتب بالتزامن مع إضراب عام وشامل في المناطق كافة. وترافق ذلك، مع اتصالين أجراهما رئيس المجلس النيابي نبيه بري برئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط والنائب ابراهيم كنعان للبحث في شأن عقد جلسة تشريعية لتأمين رواتب القطاع العام وفق الأصول القانونية.

وأكد رئيس رابطة أساتذة التعليم الخاص وعضو هيئة التنسيق نعمة محفوض لـ«البناء» أن الهيئة أبلغت وزير التربية أن لا إفادات للطلاب التي تضرب القطاع التربوي في لبنان، وأنهم مستمرون بالإضراب ومقاطعة التصحيح إلى حين إقرار السلسلة.

وإذ أكد أنّ العام الدراسي لن يبدأ في شهر أيلول المقبل إذا لم تقرّ السلسلة، حمل محفوض كلّ الكتل السياسية في المجلس النيابي من دون استثناء مسؤولية ذلك، معتبراً أنّ الهيئات الاقتصادية موجودة في كلّ الكتل ومؤثرة فيها. وإذ ارتأى عدم الدخول في الأسماء اعتبر أنّ التعمّق في هذا الملف يكشف الكثير من الخفايا المستورة، لافتاً إلى تآمر حاصل بين الكتل السياسية لعدم إعطاء السلسلة، لأن من يريد مساعدتنا عليه أن يسمي الأشياء بأسمائها وينزل إلى المجلس النيابي ويؤمن نصاب الجلسة الذي هو 65 نائباً.

وقال محفوض: «إما سلسلة وإما نكون انتهينا نقابياً مع إشارته إلى «أننا لن نسمح للقوى السياسية بذلك، لأنّ محاولة ضربنا هي القضاء على البلد.

«المستقبل» يفتح النار على الجيش

أمنياً، عاد التوتر ليخيّم على مدينة طرابلس بعد أشهر قليلة من الهدوء الذي ساد مع بدء تنفيذ الخطة الأمنية، في ظل التحركات لإطلاق موقوفي أحداث طرابلس من سجن رومية، والتي ترافقت مع ما كشفته الأجهزة الأمنية من تحضيرات من قبل شبكات إرهابية لتفجيرات في سجن رومية.

واستعاد تيار المستقبل نغمة التهجم على الجيش، ففيما فتحت كتلة المستقبل أول من أمس النار على المؤسسة العسكرية من دون أن تسلم من سهامها مديرية الأمن العام، تولى النائب معين المرعي الهجوم على قائد الجيش العماد جان قهوجي باتهامه في حديث لـ«البناء» بـ«استخدام دماء السنة للوصول إلى رئاسة الجمهورية»، وأكد النائب المرعبي «أنّ الأعمال والتحركات في سجن رومية هي من أفعال مخابرات الجيش اللبناني والعماد جان قهوجي الذي لا يألو جهداً ليصبح رئيساً للجمهورية».

وأشار المرعبي إلى «أنّ الموقوفين في رومية سلّموا أنفسهم بناء على وعود بالإفراج عنهم خلال فترة معينة من دون أيّ مسوّغ قانوني، إلاّ أنّ الملف أحيل إلى القضاء وتخلف المسؤولون عن إخلاء سبيلهم».

وإذ اعتبر «أنّ المؤسسة العسكرية فاشلة وقائدها كذلك»، أكد المرعبي «أن القيادات العسكرية التي تخلّفت وفشلت في الانتشار في طرابلس هي مَن يجب أن يوضع في السجن، لا هؤلاء الموقوفين الذين كانوا يدافعون عن المدينة ولم يرتكبوا أيّ جرم». واعتبر المرعبي «أن المؤسسة العسكرية أخذت على عاتقها قتل المشايخ فيما تغاضت عن ضرب القناصين».

وشدد المرعبي على «أنّ المواقف التي صدرت عن أحد قادة المحاور في طرابلس، والذي يدعى فادي الدندشي ضدّ المسؤول العسكري في تيار المستقبل العميد حمود، هي تحت الضغط ونتيجة ما يوضع في رأسهم»، معتبراً «أن هذه المواقف ستتبدّل مع خروج هؤلاء من السجن، لا سيما أنّ مخابرات الجيش والأمن العام يمارسان ما يُسمى بوثيقة الاتصال ووثيقة الإخضاع عبر بعض المخبرين الصغار، والتي من خلالها يقومون باتهام من يشاؤون عن سابق تصوّر وتصميم».

واعتبر المرعبي «أنّ هذه التصرفات هي التي أدّت الى التطرف الذي كان من إنتاج ما اقترفته القيادة العسكرية في المدينة، لا سيما أن 95 في المئة من الموقوفين في السجن هم من السنة، فيما آخرون الذين يمارسون الخطف والسرقة وحمل السلاح هم خارج السجن».

وفيما رفض وزير العدل اللواء أشرف ريفي التعليق على كلام المرعبي لدى سؤال «البناء» إن كان موقف النائب المرعبي يمثل تيار المستقبل، مكتفياً بالقول «أنا حريري». أكد النائب عمار حوري «أنّ موقف تيار المستقبل عبّرت عنه الكتلة أول من أمس في البيان الذي صدر عقب الاجتماع، وقالت فيه إنّ الكثير من الاعتقالات مبنيّ على وثائق اتصال لا تجد لها سنداً من قانون. كما أنّ الكثير من التوقيفات التي حصلت مبنية على تحقيقات أجريت تحت التعذيب أو تحت الضغط الجسدي والنفسي لتفضي إلى توجيه تهم بتأليف عصابات مسلحة أو تهم الإرهاب لشباب كان جلّ عملهم حمل السلاح، في الوقت الذي لا يزال الكثيرون من الذين ارتكبوا جرائم القتل أو الإيذاء أو الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة بمنأى عن أي ملاحقة، ما يؤكد أنّ كلام المرعبي جاء منسجماً مع بيان كتلته.

وميدانياً شهدت بعض أحياء طرابلس حالة غليان ضدّ تيار المستقبل، وتحديداً المسؤول العسكري له في طرابلس عميد حمود الذي تخلى عن قادة المحاور، بعد أن أدخلهم التوافق السياسي وانطلاق الخطة الأمنية إلى السجن، وهو الذي كان يستخدمهم في حروب المدينة لغايات وحسابات خارجية.

وقد عمد أهالي قادة المحاور إلى قطع عدد من الطرق عند أوتوستراد أبو علي في المدينة وأشعلوا الإطارات عند دوار الأوتوستراد، وأقاموا عدداً من الخيم للاعتصام وردّدوا شعارات ضدّ تيار المستقبل، ولا سيما عميد حمود والوزير أشرف ريفي.

فلسطين تعود ... (تتمة ص1)

حجب «الحريق العربي» قضية فلسطين على نحو شبه تام، وجاء الانقسام الفلسطيني الداخلي ليعقّد الأمر أكثر ويؤخّر القضية حتى في أعين أصحابها المباشرين أي الفلسطينيين (نؤمن بأن كل عربي ومسلم وإنسان حرّ هو من أصحاب القضية الفلسطينية). وحده محور المقاومة رغم عظيم انشغاله بالحرب الدفاعية عن قلعته الوسطى سورية، استمر متمسكا بقضية فلسطين وواضعاً إيّاها في رأس اهتماماته، من دون أن يؤدي ذلك الى التغافل عن مواجهة الخطر الداهم الذي مثّله الإرهابيون الذين ظهروا في سورية، فانتقل العدو بهم من الجبهات على الحدود مع فلسطين الى الداخل في شوارع المدن وأزقة القرى.

أفادت «إسرائيل» من هذا الحجب، فاستغلته معطوفاً على «مسرحية التفاوض» أو ما تسميه أميركا «العملية السلمية للتسوية «، لتسرّع في عمليات التهويد والاستيطان الاستعماري. وبظهور النزعة التكفيرية التي تلتزمها العصابات والفصائل الإرهابية أدوات «الحريق العربي»، وجدت «إسرائيل» فرصتها لإطلاق حلمها التاريخي، مطالبة بإعلان فلسطين «دولة للشعب اليهودي في العالم».

في ظل هذا المشهد الكئيب الذي يعتبر حقاً «ربيع إسرائيل»، خلافاً لما عاشته «إسرائيل» من تخبط بهزائمها على يد المقاومة ومحورها منذ عام 2000، جاءت عملية أسر ثلاثة مستوطنين «إسرائيليين» على يد من بقي حتى الآن مجهولاً بالاسم معلوماً بدوافعه وخلفيته (لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن العملية، كما لم تتبناها أي جهة جدية يمكن الركون الى إعلانها)، أضاء الأسر شمعة في النفق المظلم الذي أضحت القضية الفلسطينية فيه، خاصة بعد المصالحة الفلسطينية التي عقدت بين السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس ذات السلطة الحصرية في غزة، فالمصالحة هذه ورغم إيجابياتها في المبدأ (فيها توحيد للكلمة وجمع للشمل) فسرت بأنها تخلٍ عن المقاومة فشكلت صدمة للمؤمنين بها طريقاً فعلياً وحيداً يضمن استنقاذ الحق من يد الصهاينة، وأحدثت صدمة للمقاومين أنفسهم إذ تمت على أساس اتفاقية أوسلو وقادت الى تشكيل حكومة قيل إنها تمثل الجميع – بما فيها حماس – حكومة تعترف بـ«اسرائيل» وتنبذ العنف – أي المقاومة – وتؤمن بأن التفاوض والحل السلمي هما السبيلان الوحيدان لتسوية القضية الفلسطينية.

في هذه البيئة القاتمة، لم يكن للمقاومين سوى العودة الى الميدان وبأي طريقة، فكانت عملية أسر المستوطنين رسالة رفض لكل شيء يرتكب ضد فلسطين لتصفية قضيتها: رفض للاستطيان، رفض للتهويد، رفض للتنازل عن البندقية وعن المقاومة ونهجها. أحدثت عملية الأسر انعطافاً استراتيجياً مهماً في مسار تصفية القضية الذي تقوده «إسرائيل» برعاية أميركية وموافقة ومساعدة من «جامعة النعاج العربية « التي يمسك الخليجيون بقرارها.

أسر وضع «إسرائيل» أمام حقائق عملت على حجبها أو تزويرها فرضت عليها مواجهة واقع لا تشتهيه، فكان الرد «الإسرائيلي» الفوري عسكرياً رسمياً ـ ساهمت السلطة ويا للأسف في جزء منه عبر التنسيق الأمني ـ رداً أحدث مفاعيله في اتجاهين متعاكسين: سلبي لجهة إنزال العقوبات الجماعية بالفلسطينيين في الضفة الغربية عامة وبمنطقة حصول الأسر خاصة، وإيجابي لجهة إحداث صدمة في الوعي لدى المعنيين بالأمر. أما الرد «الإسرائيلي» الثاني فكان على يد المستوطنين رداً وحشياً تمثل بإحراق الفتى الفلسطيني محمد الخضير بعد خطفه من بلدته. وحشية برّرها الغرب بأنها تطبيق لقاعدة «السن بالسن والعين بالعين» على حد ما قالت صحيفة «الإندبنت» البريطانية في رسالة واضحة إلى من لا يزال في حاجة في رسائل ترشده إلى حقيقة الغرب في نظرته إلى العدالة !

أدت عملية الأسر وما تبعها إلى نفض الغبار عن القضية الفلسطينية الذي تراكم، خاصة في السنتين الأخيرتين، ما فرض على «إسرائيل» تحدّياً ظنت أنها تجاوزته، تمثل في احتمال انطلاق انتفاضة فلسطينية ثالثة، واستئناف العمل المقاوم انطلاقاً من غزة. فكانت لهذين الأمرين ـ لمجرد ظهورهما كاحتمال غير مقطوع بتحققه حتى الآن ـ مفاعيل مهمة فرضت نفسها على المشهد المتشكل فوق ركام ما تسبّب به «الحريق العربي» من خسائر من ناحية، معطوفاً على النصر الاستراتيجي الذي سدله محو المقاومة في سورية من ناحية أخرى، في ظل التحوّل الأميركي إلى العراق لإطلاق «نيران الإشغال والتدمير» عوضاً عن «مناورات التغيير» التي أجهضتها سورية.

فرض المشهد الجديد على «إسرائيل» النزول إلى الميدان مباشرة ومغادرة مقصورة التفرج على المذابح التي ترتكب في حق العرب والمسلمين بأيدي العصابات الإرهابية المسيّرة أميركياً خدمة للمشروع الصهيو ـ أميركي، العصابات التي ترى هذه المذابح ذات أولوية لا يتقدم عليها شيء («داعش» تقول لا يمكن قتال «إسرائيل» والشيعة في ظهرنا، ويقصدون أن «إسرائيل» أمر مؤجل إلى ما بعد المواجهات «الداعشية» ضدّ الشيعة وهم يعلمون أن قدرتهم على الحسم في هذه المواجهات المعدومة، ما يعني أن قتال «إسرائيل» لن يحصل). مشهد فرض على «إسرائيل» الاختيار بين العمل العسكري الواسع واقتحام غزة، أو الاكتفاء بالضربات الانتقائية الاستنزافية التي لا يمكن أن تشكل انقلاباً في المشهد لمصلحتها، بل قد تنتهي إلى خسارة استراتيجية محتمة تبدأ في فلسطين لتشمل المشهد الإقليمي كله.

أحرجت «إسرائيل» إذن بما فرضته المقاومة عليها وأحرج معها دعاة التصفية كلهم، ورغم تصاعد الأصوات التي تدفع نتنياهو إلى غزة لاحتلالها، لا نقلّل عالياً مثل هذا الاحتمال، فتكون المقاومة ربحت الجولة على أكثر من صعيد، خاصة أن الاستنزاف البديل يكوي الجانبين، وإذا تورطت «إسرائيل» في غزة مجدداً وهذا مستبعد كما ذكرنا، فإن ربح المقاومة سيكون ذا حجم لا يستهان به، أما الانتفاضة التي نستبعد حصولها حتى الآن بسبب الدور الذي تقوم به السلطة والواقع الذي أحدثته «إسرائيل» في الضفة الغربية، فإننا نرى رغم هذا الاستبعاد أهمية للأمر لمجرد التلويح به، خاصة إذا توقفنا عند الحراك الفلسطيني داخل الأرض المحتلة عام 1948، وهواجس «إسرائيل» منه.

هذا كله يؤكد ثابتة واحدة هي أن المقاومة وحدها الطريق الصحيح لإنقاذ الأمة وحقوقها، وبها يكون التحرير عبر جمع الكلمة وإسقاط التباينات الداخلية، ففي عملية أسر واحدة أسقطت المقاومة الكثير مما جمعته «إسرائيل» في سنوات «الحريق العربي» الأربع، والمواجهة الآن بين العدوان «الإسرائيلي» بـ«الصخرة الصلبة» بحسب التسمية «الإسرائيلية» والدفاع الفلسطيني بـ«البنيان المرصوص» بحسب تسمية المقاومة، هي مواجهة لتصويب المسار والتأكيد على أن فلسطين هي الميدان الصحيح الأول لاستعادة الحقوق. أما الميادين التي افتتحت خارجها فهي ميادين تضليل وخداع يعمل فيها إرهابيون منافقون يدعون الإصلاح الكاذب وينشئون الدول الوهمية على أنقاض حقوق المواطنين وكراماتهم، ويشيعون الفوضى الأميركية الهدّامة، ويضرمون النار في كل ما لا تريده «إسرائيل» وأميركا ويغرقون الشرق في حروب لا تتوقف.

إن المقاومة ضد «إسرائيل» اليوم وعلى الأرض الفلسطينية تتكامل مع المقاومة ضدّ التكفيريين الإرهابيين التي تخاض منذ أربع سنوات في سورية، والآن في العراق، ويبدو أن مصر دخلتها أيضاً، وبهذه المقاومة تستعيد القضية الفلسطينية بريقها وتوضع الأمور في نصابها، وبها يكون الرد الصحيح على العدوان المتمثل بـ«الحريق العربي»، ومهما يكن ما آلت إليه نتائج المواجهة اليوم فإنها ستنعكس إيجابياً لمصلحة القضية الأم.

د. أمين محمد حطيط

سقوط عشرات الشهداء ... (تتمة ص1)

المقاومة تقصف ديمونا

وكانت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، أعلنت أمس، عن قصف مدينة «تل أبيب» بصاروخي براق 70، وقاعدة هلافيم قرب مدينة الخليل بالضفة المحتلة بصاروخ من الطراز نفسه. وقد أجبرت صواريخُ المقاومة واشنطن على اقفال سفارتها في تل ابيب. خصوصاً وَقد اعتَرف العدو بأن صواريخ غزة إيرانية وسورية الصنع.

وجاء رد المقاومة الصاروخي بعدما فاق عدد الشهداء الفلسطينيين جراء 53 شهيداً، والجرحى بالمئات، في حين واصلت «إسرائيل» غاراتها على قطاع غزة مستهدفة منازل المواطنين ومواقع المقاومة وسط صمت عربي. وأعلنت أنها ألقت أكثر من 400 طن من المتفجرات فيما لوحت باجتياح بري هو اليوم محط داخلي بشأن جدواه وأثمانه.

مواقف

وفي المواقف، دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل جميع الفصائل الفلسطينية ان تنسق جهودها وتكون معاً في معركة الدفاع عن الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان. واعتبر أن المقاومة الفلسطينية لديها عقل مبدع وارادة حديدية طالباً «الصمود في وجه العدوان الذي يتحمل مسؤوليته العدو الصهيوني».

وقال في خطاب تلفزيوني: «الشعب الفلسطيني اعطى فرص عديدة للمبادرات الدولية والعربية ولم يبق امامنا الاالدفاع عن انفسنا». وأضاف: «اقول للاسرائيليين اجبروا قيادتكم على وقف العدوان... من يتحمل مسؤولية اختبائكم في الملاجئ هو نتنياهو وحكومته... نحن لم نسع للتصعيد وهذا عدوان فرضه نتنياهو علينا فليوقف عدوانه اولاً». وتابع: «من يطالبنا بالتهدئة مقابل التهدئة نقول له يجب العودة الى الاساس والضغط على نتنياهو لوقف العدوان».

مشعل اعتبر أنه كان لابد للمقاومة ان ترد على العدوان «الاسرائيلي» والتصعيد، مشيراً إلى أن نتنياهو صعد عدوانه على غزة بعد الضفة وبعد التنكيل بابناء اراضي الثمانية والاربعين.

وأوضح أن الشعب الفلسطيني لن يستسلم وأن خطف المستوطنين الثلاثة هو بعض الغضب الفلسطيني، لافتاً إلى أن الاسرى في سجون الاحتلال انتفضوا ضد سياسة القمع ونتنياهو تجاهل انتفاضتهم ايضاً.

واعتبر أن «نتنياهو أعلن الحرب على حكومة المصالحة وشدد الحصار على غزة واستمر في سياسة تجويع غزة واهلها، وأنه أدار ظهره للعالم ولم يكترث إلا لحكومته، حكومة المستوطنين، وهو يرتكب جرائم وارهاب بحق الشعب الفلسطيني».

وارتكبت قوات الاحتلال أمس الثلاثاء، سلسلة جرائم لعل أبرزها قصف منزل آل كوارع في خان يونس، الذي أدى إلى استشهاد سبعة أشخاص وجرح 25 آخرين.

فيما سقط خمسة شهداء بينهم قائد وحدة الكومندوس في كتائب القسام في غارة استهدفت سيارتهم على دوار الشعبية وسط مدينة غزة.

وأعلن الجيش «الإسرائيلي» مهاجمة 160 هدفاً في قطاع غزة خلال الليل.

فشل القبة الحديدية

في المقابل، ذكر موقع «يديعوت أحرونوت» أن «إحصائية إطلاق الصواريخ من غزة في اليوم الأول من حملة الجرف الصلب وصلت إلى 117 صاروخاً». وأشار إلى أن القبة الحديدية تمكنت فقط من اعتراض 29 صاروخاً. فيما نفذ الجيش «الإسرائيلي» 234 هجوماً. ولفت الموقع إلى أن الصاروخ الذي اكتشفت الشرطة «الإسرائيلية» آثاره في الخضيرة مثّل مفاجأة تجاوزت كل التوقعات «الإسرائيلية» إزاء قدرات حماس، وبخاصة أنه سقط على مسافة 110 كيلومترات عن قطاع غزة، ولم يسبق سقوطه إطلاق أي صفارة إنذار.

العدو لا يملك خطة

ويقول أحد المحللين «الإسرائيليين»: «إن لدى حماس خطة واستراتيجية، في حين أن «إسرائيل» لا تملك ذلك. هذا ما يحصل تحديداً. «إسرائيل» لا تعرف حقاً إلى أين هي ذاهبة في هذه العملية وهنا تكمن المشكلة».

وقبل أن يتمكن الجيش «الاسرائيلي» من تحقيق أوامر نتنياهو بتصعيد العدوان على قطاع غزة، جاء الرد الصاروخي للمقاومة الفلسطينية ما استدعى عقد جلسة أخرى للمجلس الوزاري المصغر. وبحسب محلل الشؤون العسكرية في القناة العاشرة فإن قدرات «إسرائيل» على سلب حماس قدراتها الجوهرية محدودة» مضيفاً: «ما نراه هنا تصعيد آخذ بالتفاقم».

وكما وصفت «هآرتس» فإن سلسلة مفاجآت للمقاومة الفلسطينية، «لم تتوقف عند هذا الحد، فمن تفجير النفق في كرم أبو سالم الى الهجوم على على شاطئ زيكيم، يبدو أن المقاومة ترمي إلى تشويش العمليات «الإسرائيلية»، وتسجيل إنجازات معنوية.

وتوقع معلق آخر «أن تتسلل حماس عبر البر والبحر» مضيفاً: «لقد رأينا التسلل عبر البر من طريق تفجير نفق تحت مستوطنة كرم أبو سالم، وهذا كان خيار دخول أول، وهناك خيار آخر عبر البحر وقد استخدمته حماس عبر تنفيذ عملية في زيكيم».

أما «انهمار الصورايخ على منطقة تل أبيب وغوش دان فجعل قرابة ثلاثة ملايين «إسرائيلي» يختبرون الركض السريع الى الملاجئ والأماكن المحصنة مع كل صفارة إنذار كانت تطلق هناك»، والتعبير لصحيفة «هآرتس».

إعجاز المقاومة ... (تتمة ص1)

والسياسات التي تحكم كل قناة وكل منبر وفقاً لهوية الجهة التي تدير هذه القناة وهذا المنبر، فصارت المعادلة «الميادين = فلسطين»، الميادين تستحق التحية من القلب.

– الدعسة الناقصة لرئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بإعلان الاستعداد للاستفتاء على الاستقلال والانفصال، تستكمل ارتداداتها وتداعياتها السلبية، حيث بدأ مسؤولو الإقليم يتلقون الردود والاستفسارات على كلام البارزاني، بعدما خاطبت الحكومة العراقية القوى الكبرى في العالم والمنطقة، وخاطبت الحكومتان الإيرانية والتركية بصورة مشتركة ذات المرجعيات العالمية والإقليمية بخطاب مشابه، لتتوالى المواقف المعلنة للتمسك بعراق موحد، وكان الأبرز من بينها موقف مشترك لموسكو واشنطن، وموقف كل من الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس المصري، وهما يعبران عن مناطق حساسة في السياستين الدولية والإقليمية، ويقرأ كلامهما في مواجهة قضية كهذه باعتباره، تعبيراً عن استشعار دولي وإقليمي لخطورة الدعسة الكردية الناقصة، لتزامنها مع لحظة إعلان القرار الانفصالي لدولة البغدادي، وما يرتبه التزامن من شرعنة لدولة البغدادي من جهة ومن فتح لفالق تقسيم دول مثل اليمن والسعودية وتركيا.

– صار تراكم الفشل اللبناني خطيراً بعدما تعدى مجرد العجز عن ملء كرسي الرئاسة، وهو الأمر الذي ربما يرى كثيرون أن ملأه بمن يتناسب مع المعايير الميثاقية، يستحق الانتظار إذا كان البديل رئيس تمسيح جوخ أو فرك الكفوف، أو رئيس التلون والتلاعب والخداع، لكن الفشل المتراكم خلال شهرين، في إقرار سلسلة الرتب والرواتب، الفشل في ملف أساتذة الجامعة اللبنانية وتعيين عمدائها، الفشل في ملف دفع رواتب موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وبات واضحاً أن الفشل المتراكم يأخذ الدولة لمرحلة خطيرة من الشلل سيصبح معها الانتظار صعباً ومكلفاً، المسؤولية هنا عند الفرقاء الرئيسيين، خصوصاً تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، اللذان خاضا حواراً مشتركاً تحت العنوان الرئاسي، فإما صفقة كبرى حول الرئاسة لتحرير آلة الدولة من الانتظار القاتل، أو تفاهمات على خريطة طريق للخروج من الحلقات الضيقة للخلافات في إطار مساكنة طويلة المدى مع الفراغ الرئاسي.

لافروف: استخدام ... (تتمة ص1)

وأشار غاتيلوف إلى أنه وعلى رغم ذلك فإن دول الغرب لا تزال تحاول داخل مجلس الأمن الدولي إلقاء الشكوك في شأن سورية زاعمة أنها قد تكون أخفت بعض المواد السامة، وقال: «بالأمس فقط تم بحث هذه المسألة في المجلس استجابة لمحاولات الدول الغربية لإثارة اعتراضات تافهة أو إيجاد أي عيوب في العملية وقد أوضحنا تماماً في هذه الحالة بأن عملية نزع السلاح الكيماوي في سورية استكملت وأننا وضعنا نقطة في آخر السطر».

وتابع المسؤول الروسي: «إن مستوى التعاون الذي قدمته دمشق يستحق ثناء عالياً وتقديراً إيجابياً ولذلك ساكون مخطئاً في حال حاولت إيجاد أي شيء قد يلقي بظلاله على الموقف السوري».

وفي شأن آخر، أكدت وزارة الخارجية الروسية انها وقفت منذ البداية ضد مبادرة تقدمت بها استراليا والأردن ولوكسمبورغ في نهاية أيار الماضي لتبني قرار إضافي في مجلس الأمن حول سورية ينص على سماح مجلس الأمن بمرور مساعدات اغاثية الى سورية عبر الحدود مع دول الجوار أي تركيا والأردن والعراق من دون ان تخضع للرقابة والتفتيش لأن هذا يتعارض مع مبدأ سيادة الدول الذي أقرته الامم المتحدة.

وأكدت الخارجية أن «موسكو وقفت منذ البداية ضد هذه الخطوة وانطلقت من انه ينبغي في البداية ضمان التنفيذ السريع للقرارات السابقة التي تبناها المجلس في سورية مباشرة علماً ان المقدمات الضرورية لذلك متوافرة حيث تتعاون الحكومة السورية بصورة إيجابية مع الوكالات الانسانية الدولية بينما تلاحظ المشاكل الاساسية لوصول المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين في مناطق تسيطر عليها المعارضة وقد ارتسم تقدم في هذا المجال نتيجة انتشار ممارسة المصالحات الوطنية». وأضاف بيان الوزارة «أن الوفد الروسي في مجلس الأمن وافق على المشاركة في النظر بمشروع القرار تجنباً لحدوث موجة جديدة من التوتر في المجلس وانطلاقاً من السعي للإسراع في وصول المساعدات الانسانية لسكان سورية المحتاجين إليها».

وأوضح البيان أنه يتواصل في مجلس الأمن حالياً العمل حول مشروع القرار المذكور ونحن نسعى لأن يكون موجهاً لتحقيق تحسين واقعي للموقف الانساني في سورية واسترشاداً منا بهذه المهمة اقترحنا نشر بعثة من مراقبي الامم المتحدة في المعابر الحدودية مع دول الجوار الأردن والعراق وتركيا للرقابة على الشحنات المتجهة الى سورية للتأكد من طابعها الانساني حصراً.

وأضاف أن «الحكومة السورية وافقت على الصيغة المذكورة لمرور الشحنات عبر الحدود شريطة ان تكون متطابقة مع المبادئ الاساسية للأمم المتحدة بخصوص المساعدة الانسانية العاجلة أي بالتنسيق مع السلطات السورية ولقد تمت صياغة مثل هذه الآلية في قرار مجلس الأمن الرقم 2139 المتخذ في 22 شباط من العام الجاري والذي كان مكرساً كذلك للوضع الانساني في سورية».

ولفت البيان الى أنه تم إيصال الموقف الروسي في شكل دقيق الى اصحاب مشروع القرار، اذ لا يمكن ان تكون فيه اي إجراءات ارغامية بما فيها اجراءات عقابية وبالقوة تحت البند السابع لميثاق الامم المتحدة وينطبق ذلك على وجه الخصوص على تطبيق عقوبات بصورة تلقائية على الحكومة السورية كما يجب ان تكون أي خطوات إضافية موضوع مناقشة في مجلس الأمن وينبغي اتخاذ القرارات على أساس وقائع يركن اليها.

سنودن يطلب تمديد إقامته في روسيا

أثناء توجهه من هونغ كونغ إلى كوبا بعد أن أبطلت السلطات الأميركية جواز سفره، وأمضى عدة أسابيع في صالة الترانزيت في المطار قبل أن توافق السلطات الروسية على منحه حق اللجوء الموقت لديها.

وكانت الحكومة الأميركية قد انتقدت بشدة قرار موسكو منح سنودن حق اللجوء في روسيا.

تقدم موظف وكالة الأمن القومي الأميركية السابق ادوارد سنودن، الذي سرب وثائق فضحت نشاطاتها التجسسية، بطلب رسمي لتمديد فترة إقامته في روسيا بعد انتهاء صلاحية التأشيرة الممنوحة له، وذلك بحسب ما أفاد محاميه.

وأكد المحامي اناتولي كوشيرينا أن الطلب قدم رسمياً إلى دائرة الهجرة الروسية. يذكر أن التأشيرة التي منحتها روسيا لسنودن تنتهي صلاحيتها في الحادي والثلاثين من الشهر الجاري.

وكان سنودن قد فر من الولايات المتحدة في أيار من العام الماضي، وقد منحته روسيا حق اللجوء الموقت. وكان سنودن قد سرب للصحافة كميات كبيرة من الوثائق السرية التي تكشف النشاطات التجسسية التي تقوم بها الاجهزة الأميركية.

وقال المحامي كوشيرينا للصحافيين أمس: «لقد راجعنا السياق المتبع في طلب الحصول على اللجوء الموقت، وتقدمنا بالوثائق المطلوبة لتمديد إقامته في روسيا للجهات المختصة.»

ولم يدل المحامي بأي تفاصيل حول المدة التي يروم سنودن البقاء بها في روسيا، ولا حول ما إذا كان يرغب في الحصول على الجنسية الروسية.

وكان سنودن قد علق في مطار موسكو العام الماضي

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن بلدية زحلة ـ معلّقة عند الساعة الواحدة ظهراً بتاريخ 2014/7/21 بطريقة المناقصة العمومية تلزيم ملف أعمال جمع ونقل النفايات ضمن نطاق بلدية زحلة معلقة تعنايل.

يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة أن يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الإدارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد أو بالريد المضمون شرط أن يصل الدائرة الإدارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدّد لهذه المناقصة.

زحلة في 2014/6/23

رئيس بلدية زحلة ـ معلقة

المهندس جوزف دياب المعلوف

نداء إنساني

مريض بحاجة إلى كلية فئة الدم B+ ، للاتصال هاتف: 76/366107.